

السيد الأستاذ / زكريا عبد الفتاح حمزة
نائب رئيس قطاع الإفصاح والحوكمة
البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد ::

تنفيذاً لقواعد قيد الأوراق المالية الصادرة بقرار الهيئة العامة للرقابة المالية وتعديلاتها
والإجراءات التنفيذية لها والصادرة بقرار مجلس إدارة البورصة وتعديلاتها .

بالإشارة الى إرسال تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات للموازنة التقديرية عن العام المالي
٢٠٢٣/٢٠٢٤ نرفق لسيادتكم طيه رد شركة مصر للفنادق على التقرير .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

العضو المنتدب

والرئيس التنفيذي

(عمرو عطية احمد)



السادة / الهيئة العامة للرقابة المالية

تحية طيبة وبعد ::

تنفيذاً لقواعد قيد الأوراق المالية الصادرة بقرار الهيئة العامة للرقابة المالية وتعديلاتها
والإجراءات التنفيذية لها والصادرة بقرار مجلس إدارة البورصة وتعديلاتها .
بالإشارة الى إرسال تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات للموازنة التقديرية عن العام المالي
٢٠٢٣/٢٠٢٤ نرفق لسيادتكم طيه رد شركة مصر للفنادق على التقرير.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

العضو المنتدب

والرئيس التنفيذي

(عمرو عطية احمد)



رد الشركة

على تقرير مراقب الحسابات

عن مراجعة الموازنة التقديرية لشركة مصر للفنادق

للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤

الملاحظة	الرد
- صدر قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة في ٢٠٢١/٦/٣٠ بالموافقة على تحويل الشركة من العمل تحت مظلة القانون (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ للعمل تحت مظلة القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ وتعديلاته إعمالاً لأحكام المادة (٣٩) مكرر من القانون (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ ، وحتى تاريخه لم يتم الإنتهاء من نقل التبعية. نوصي بموافقتنا بالمستجدات في هذا الشأن.	تقوم الشركة بمتابعة إجراءات نقل التبعية عن كتب وأخر المستجدات أن يخضع الملف المقدم بخصوص هذا الشأن للإجراءات الداخلية المتبعة في الهيئة العامة للإستثمار ومنها تسليم الملف لوحدة سينا الكائن مقرها بمبنى الهيئة لمراجعته وليقوم بدوره بالعرض على الجهاز الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء وتم إسئفاء كافة طلبات الجهاز وسداد الرسوم المقررة عنها للحصول على موافقة الجهاز ليتسنى للهيئة العامة للإستثمار السير في اتخاذ باقي الإجراءات لإعتماد الملف للنقل ويتم التنسيق في كافة الإجراءات مع المستشار القانوني لمعالى وزير قطاع الأعمال العام. وبالمتابعة لدى محافظة جنوب سيناء ومدينى دهب ونويبع تبين أن مدينة دهب تخضع لتطبيق قرار الإستثناء المشار إليه بعاليه وأن مدينة نويبع فيما يخص الثمان وحدات المملوكة للشركة لاتخضع لتطبيق القرار.
- بعد ورود خطاب الجهاز الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء والذي يفيد بعدم الموافقة على التحويل لوجود أسهم مملوكة لأجانب والأسهم المحملة بحصة عقارية ، وكما أفاد الجهاز بضرورة نقل حق الرقبة لممتلكات الشركة في سيناء لأى كيان مصرى ١٠٠% وبناءً على هذا الرد وبمراجعة القانون المنظم للجهاز (١٤) لسنة ٢٠١٢ تبين أنه يجب الخضوع للجنة تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون (١٤) لسنة ٢٠١٢ وبناءً عليه تم إعداد المذكرات والمستندات الدالة على ذلك وتم تقديم كافة المستندات للعرض على لجنة تسوية المنازعات والطلب يحمل رقم (٢٧) لسنة ٢٠٢٢ وجرى المتابعة مع الجهاز.	وبناء على الإلتماس المقدم للجهاز الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء (لجنة تسوية المنازعات) المشار إليه بعاليه فتمت المتابعة مع الجهاز لبحث سبل الحصول على موافقتهم على ملف التحويل المائل.
- بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٣ وبعد كثير من المداولات تم الإجتماع مع السادة مسؤلوى الجهاز الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء بمقرهم بوزارة التخطيط بالقاهرة وبحضور السيد الأستاذ/ رئيس قطاع العقود والفحوى وتم بحث الملف من كافة جوانبه وطرح طرق للحصول على الموافقة وذلك بما يتناسب مع طبيعة الشركة وطبيعة تداول أسهمها ببورصة الأوراق المالية المصرية وكذلك نسبة مساهمة المال الخاص بها ، وبناءً عليه طلب السادة مسؤلوى الجهاز بمزيد من الوقت لإجراء الدراسة فى ضوء الطلبات المطروحة المقترحة لحل هذا النزاع وبعد الإنتهاء إخطار الشركة بما يتتبع ، والشركة فى إنتظار الرد وجرى المتابعة.	وبعد مزيد من الدراسة والإجتماعات فيما بين الشركة والجهاز الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء أستقر رأى الجهاز بضرورة التنازل عن هذه الوحدات لأى كيان مصرى ١٠٠% وحتى يتم تطبيق الإستثناء على أملاك الشركة بمدينة دهب ، وجرى الآن تحديد الجهة التى تستطيع الشركة التنازل لها طبقاً لهذه الشروط وبالتالى تستطيع البدء فى الإجراءات القانونية اللازمة لذلك وهى :-
-	<ul style="list-style-type: none"> ■ إسناد تقييم الوحدات المملوكة للشركة بمدينة نويبع لأى جهتين رسميتين من أصل ثلاث جهات طبقاً لقرار معالى السيد/ وزير قطاع الأعمال العام رقم (٣) لسنة ٢٠١٧ بشأن ضوابط تقييم الأصول العقارية غير المستغلة بشركات قطاع الأعمال العام. ■ طرح عملية التنازل على الجمعية العمومية غير العادية للشركة لأخذ موافقة من عمه ، وفى حالة الموافقة يتم اتخاذ إجراءات البيع وتوقيع العقود الخاصة بذلك. ■ تسليم كافة المستندات لوحدة سيناء بالهيئة العامة للإستثمار للحصول على كافة الموافقات اللازمة لذلك ثم العرض على الهيئة العامة للإستثمار للإعتماد والتحويل.



الملاحظة	الرد
<p>- بلغت جملة الموازنة الإستثمارية المقترحة للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ نحو ٣٩٤,٤٤٧ مليون جنيه وقد تضمنت أنه سيتم تمويل المشروعات المدرجة بها ذاتياً دون الإفصاح عن مصادر التمويل الذاتي وتحليلها وتوزيعها على المشروعات المدرجة بالموازنة وقد تبين بشأنها ما يلي:-</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ تم إدراج نحو ٧٢,٧٣٥ مليون جنيه لتنفيذ مشروعات الإحلال والتجديد لفندق النيل ريتزكارلتون بصورة إجمالية دون توزيع الإعتماد المقرر لكل مشروع على حده. يتعين توزيع الإعتماد المقترح على المشروعات المقترح تنفيذها حتى تكون الموازنة أداة رقابية فعالة. ▪ تم إدراج نحو ٣٠٠ مليون جنيه بموازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤ تكلفة إستثمارات جديدة تتمثل في بناء وتشيد فندق سياحي بمستوى ٥ نجوم ومول تجارى وإدارى ، وإفترض سداد التكلفة الإستثمارية للأرض شاملة التراخيص بمبلغ ٣٥٠ مليون جنيه خلال العام الفعلى/المتوقع (٢٠٢٢/٢٠٢٣). في حين لم يتبين لنا ما إتخذته الشركة من إجراءات لتنفيذ المشروع المشار إليه والمتمثلة في دراسة الجدوى الإقتصادية لتحديد التكلفة الإستثمارية والعائد المتوقع للمشروع. ▪ تم إدراج مبلغ ١,٠٥٩ مليون جنيه بالموازنة الإستثمارية المقترحة ٢٠٢٣/٢٠٢٤ لشراء حصة شركة مصر للسياحة لدى شركة مصر سيناء. وقد سبق صدور قرار الشركة القابضة للسياحة والفنادق رقم (٢٤) فى ٢٠٢١/٦/٨ بإمكانية شراء (شركة مصر للفنادق) أسهم شركة مصر للسياحة لدى شركة مصر سيناء بعد دراسة جدوى الإستثمار فيها. ولم يتبين لنا الإجراءات التى إتخذتها الشركة لدراسة جدوى الإستثمار فى شركة مصر سيناء حتى تاريخه. نوصى بموافقتنا بما تم فى هذا الشأن بما يحقق صالح الشركة. 	<p>- تضمنت الموازنة الاستثمارية المقترحة لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ لفندق النيل ريتز كارلتون تطوير للغرف بمبلغ ٢٧ مليون جنيه ومشروع الروف بمبلغ ١٢ مليون جنيه ومشروع مطعم باب شرق بمبلغ ١٠ مليون جنيه تحديث انظمة IT بمبلغ ٢١ مليون جنيه وتطوير بار حمام السباحة بمبلغ واحد مليون جنيه والباقي أعمال احلال وتجديد دورية بالأقسام المختلفة .وسيتم تمويل المشروعات المدرجة بالموازنة الإستثمارية ذاتياً من خلال أرصدة النقدية بالبنوك لدى الشركة.</p> <p>- تستهدف الشركة اجراء توسعات ونمو فى أنشطتها وهى أولوية فى اهداف الشركة ونعتبر الأرقام المدرجة بالموازنة الاستثمارية هي رؤية تقديرية ويتم دراسة المنفقات للفرص الاستثمارية المقترحة من خلال لجنة الاستثمار بالشركة والتي ستقوم بالعرض على مجلس الإدارة بعد تحديد قرار الاستثمار المناسب وبموجب دراسات الجدوى تمهيداً للموافقة عليها ومراعاة اتخاذ كافة الإجراءات والتعليمات المنظمة لذلك.</p> <p>- أما بالنسبة لإستراتيجية الشركة عن مساهماتها لدى شركة مصر سيناء للسياحة قامت الشركة بطلب الدراسات الإقتصادية والبيانات المالية التى تؤكد مدى جدوى الإستثمار لإمكانية شراء حصة مصر للسياحة لدى شركة مصر سيناء للسياحة بالقيمة الأسمية ، والتي تنفذ حالياً مشروع التجنى الأظم بمحافظة جنوب سيناء والذي يعتبر من المشروعات القومية الواعدة والتي تلقى رعاية واهتمام الدولة والقيادة السياسية فى سرعة تنفيذها حيث سيكون لها مردود ايجابي كبير على نتائج الشركة وبالتالي نصيب المساهمين. وبمجرد الإنتهاء من دراسة الجدوى الإقتصادية سيتم العرض على لجنة الإستثمار الشركة لإتخاذ القرار المناسب والعرض على مجلس إدارة الشركة للموافقة ، وفى ضوء القرار الصادر من الشركة القابضة للسياحة والفنادق رقم (٢٤) بتاريخ ٢٠٢١/٦/٨.</p>
<p>- تم إدراج نحو ٦,٤٦٣ مليون جنيه بالموازنة الإستثمارية المقترحة ٢٠٢٣/٢٠٢٤ لإستكمال تنفيذ برامج الحاسب الآلى للشركة (ERP) فى حين تضمنت الإيضاحات المتممة للموازنة المقترحة بأنه تم إفتراض الإنتهاء من مشروع التحول الرقوى للشركة (ERP) ورسمته وحساب الإهلاك عن عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣.</p>	<p>- المدرج بالموازنة الاستثمارية يتمثل فى سداد باقى مستحقات الشركات المتعاقد معها على مشروع التحول الرقوى والتي يتم سدادها بموجب المطالبات الواردة من الشركة القابضة للسياحة والفنادق . والموقف الحالي لمشروع التحول الرقوى حيث تم الانتهاء من برنامج الموارد البشرية والمشترىات والمخازن وبالنسبة لبرنامج الحسابات يتم الان الانتهاء من اجراء المطابقة واجراء التدقيق والتصويبات لها تمهيداً للبدء فى إجراءات الاستلام وتفعيل البرنامج وتكامله مع برنامج الموارد البشرية والمشتريات والمخازن ، والبدء فى الرسمته للمشروع وتغطية مستحقات الشركات المنفذة كأرصدة دائنة لحين الصرف بموجب المطالبات التي ترد من الشركة القابضة للسياحة والفنادق.</p>



الرد	الملاحظة																
<p>- سيتم إعادة النظر في الاعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في ظل المنفعة المتوقعة للشركة من هذه الأصول حيث أن تقدير الإدارة للعصر الإنتاجي للأصل هو من الأمور التي تخضع للحكم المهني ويعتمد على خبرة المنشأة في التعامل مع أصول مماثلة.</p>	<p>- لوحظ تدنى نسب الإهلاك المحسوبة على الأصول المملوكة للشركة بالفنادق مقارنة بالعمر الإنتاجي لتلك الأصول ، وأيضاً مقارنة بالشركات المثيلة في ذات النشاط على سبيل المثال معدل إهلاك آلات ومعدات - عدد وأدوات - أثاث ومفروشات (٥%) . نوصي بإعادة النظر في الأعمال الإنتاجية لتلك الأصول ، وتعديل نسب الإهلاك بما يتناسب مع العمر الإنتاجي للأصل.</p>																
<p>- توجد إيرادات محققة خلال عام الفعلى / المتوقع ٢٠٢٣/٢٠٢٢ عن الإستثمارات في شركات شقيقة عن عام ٢٠٢١ بعد اعتماد الجمعية العمومية لها لشركتى أبو ظبى للاستثمارات السياحية ، وشركة مصر أسوان للسياحة ويمبلغ نحو ١.١ مليون جنيه وخلال عام المقترح ٢٠٢٤/٢٠٢٣ يقدر تحقيق أرباح من شركة ابوظبى بعد اعتماد الجمعية لميزانية عام ٢٠٢٢ بنحو ١.١ مليون جنيه. وبقي الشركات لايتوقع الحصول على عوائد منها لاجراء تطوير وتحديث بفنادقها.</p> <p>- قامت الشركة باستبعاد المساهمة لدى شركة الاسماعيلية الجديدة من أرصدة الإستثمارات طويلة الأجل حيث أنه طبقاً للعقود المبرمة بين شركة مصر للفنادق وبنك مصر والمشتري (شركة فنادق البحر الأحمر القابضة للإستثمارات السياحية) فقد تم تحصيل القيمة البيعية بالكامل من المشتري ويتم التواصل مع الشركة دورياً لتعابعة مستجدات الإنتهاء من إجراءات نقل الملكية ، وأن عدم الإنتهاء من إجراءات نقل الملكية تخص المشتري وحده دون أدنى مسؤولية على شركة مصر للفنادق</p>	<p>- بلغ رصيد الإستثمارات فى أسهم شركات بقائمة المركز المالى المقترح ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نحو ٩,٨٥٧ مليون جنيه مقابل نحو ٨,٧٩٨ مليون جنيه بالعام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢ فى حين بلغ العائد المقترح ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نحو ١,١٠٠ مليون جنيه مقابل عائد (فعلى/متوقع) ٢٠٢٣/٢٠٢٢ نحو ١,١٣٤ مليون جنيه.</p> <p>الأمر الذى يشير إلى تدنى العائد المتوقع من تلك الإستثمارات ويستلزم الأمر دراسة جدوى الإستمرار فى تلك الإستثمارات بما يعود بالنفع ويحقق صالح الشركة.</p> <p>وإتصلاً بما سبق تم إستبعاد نحو ٢,٨٤٦ مليون جنيه من حساب الإستثمارات طويلة الأجل بقائمة المركز المالى الفعلى/المتوقع (٢٠٢٣/٢٠٢٢) ، المقترح ٢٠٢٤/٢٠٢٣ تمثل قيمة حصة المساهمة بشركة الإسماعيلية الجديدة المباع أسهمها والمحصل قيمتها ولم يتم نقل ملكية أسهمها للمشتري حتى تاريخ الفحص.</p>																
<p>- بالرغم من زيادة التدفقات النقدية المحصلة من عوائد الفنادق والكازينو والبالغة خلال عام الموازنة المقترحة نحو ٩٨٣ مليون جنيه مقارنة بمبلغ نحو ٨٠٥ مليون جنيه وازيادة قدرها ١٧٨ مليون جنيه . إلا أن انخفاض رصيد النقدية لدى البنوك يرجع للأسباب الآتية</p> <p>- قيام الشركة باجراء توزيعات خلال عام الموازنة المقترحة عن ميزانية عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بعد اعتماد الجمعية العامة لها ويمبلغ بقدر بنحو ٢٩١ مليون جنيه</p> <p>- قيام الشركة بسداد أفساط القروض طويلة ومتوسطة الاجل الربع سنوية والمدادات المعجلة بمبلغ نحو ٢٥٨ مليون جنيه مقارنة بمبلغ نحو ١٢٢ مليون جنيه خلال الفعلى / المتوقع ٢٠٢٣/٢٠٢٢ والفوائد المدينة بعد زيادة سعر الفائدة عدة مرات ليكون المقترح سداده نحو ١٨٦ مليون جنيه مقارنة بمبلغ ١٣١ مليون جنيه متضمنة سدادات معجلة لشريحة القرض ذات سعر الفائدة الأعلى ويمبلغ بقدر بنحو ٢٤٢ مليون جنيه</p> <p>- قيام الشركة بالصرف على الموازنة الاستثمارية ذاتياً ويمبلغ نحو ٣٢٣ مليون جنيه.</p> <p>- سداد ضريبة الدخل المحسوبة عن اقرار ضريبي عام الفعلى / المتوقع ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بعد اعتماد الجمعية لها ويمبلغ نحو ١٦٢ مليون جنيه مقارنة بمبلغ نحو ٦٤١ ألف جنيه فقط مسدد خلال عام الفعلى / المتوقع ٢٠٢٣/٢٠٢٢</p> <p>- ومع الاخذ في الاعتبار مراعاة الشركة لتحقيق خطوط سيولة دفاعية لازمة لتوفير الاستقرار والمصدافية Solvency وذلك بتكوين احتياطي آمن للسيولة وذلك لضمان سداد جميع الالتزامات وسداد أصل القرض وفوائده فى حال تعثر التشغيل وتقدر تلك الفترة بحوالى ٣ شهور.</p>	<p>- لوحظ إنخفاض المقدر بحساب النقدية بالبنوك وأرصدة لدى البنوك وما فى حكمها بقائمة المركز المالى فى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ويتضح ذلك من الجدول التالى:-</p> <table border="1" data-bbox="963 925 2029 1185"> <thead> <tr> <th>البيان</th> <th>فعلى/متوقع</th> <th>فعلى من ٢٠٢٢/٧/١</th> <th>مقترح</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>ح/ودائع بالبنوك</td> <td>٢٠٢٣/٢٠٢٢</td> <td>حتى ٢٠٢٣/٣/٣١</td> <td>٢٠٢٤/٢٠٢٣</td> </tr> <tr> <td>حسابات جارية</td> <td>١,٨٦٣</td> <td>١٥,٧٩٨</td> <td>٢٦٤,٢٥٩</td> </tr> <tr> <td>إجمالى رصيد الودائع والحساب الجارى</td> <td>٦١٠,٦٧٧</td> <td>٩٠٤,٢٦٤</td> <td>٢٦٥,٦١٢</td> </tr> </tbody> </table> <p>القيمة بالمليون جنيه</p> <p>الأمر الذى يشير إلى وجود تفاوت كبير بين تقديرات الموازنة المقترحة ٢٠٢٣/٢٠٢٤ والمحقق الفعلى حتى ٢٠٢٣/٣/٣١.</p>	البيان	فعلى/متوقع	فعلى من ٢٠٢٢/٧/١	مقترح	ح/ودائع بالبنوك	٢٠٢٣/٢٠٢٢	حتى ٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٤/٢٠٢٣	حسابات جارية	١,٨٦٣	١٥,٧٩٨	٢٦٤,٢٥٩	إجمالى رصيد الودائع والحساب الجارى	٦١٠,٦٧٧	٩٠٤,٢٦٤	٢٦٥,٦١٢
البيان	فعلى/متوقع	فعلى من ٢٠٢٢/٧/١	مقترح														
ح/ودائع بالبنوك	٢٠٢٣/٢٠٢٢	حتى ٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٤/٢٠٢٣														
حسابات جارية	١,٨٦٣	١٥,٧٩٨	٢٦٤,٢٥٩														
إجمالى رصيد الودائع والحساب الجارى	٦١٠,٦٧٧	٩٠٤,٢٦٤	٢٦٥,٦١٢														



المرور	الملاحظة
<p>- نتيجة لانخفاض الأرصدة لدى البنوك بعد سداد الالتزامات التمويلية والتشغيلية والاستثمارية والتي لها أكبر الأثر في انخفاض المصروفات التمويلية والدخول في استثمارات جديدة تحقق عوائد تفوق بكثير العائد المحقق من الودائع المكونة.</p>	<p>- اتصالاً بما سبق إنخفاض العائد المستحق على الودائع بالبنوك المقدر بالموازنة المقترحة ٢٠٢٤/٢٠٢٣ حيث قدر عن عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بنحو ١٤,٥٦٣ مليون جنيه مقابل نحو ٢٠,٠٢٢ مليون جنيه ٢٠٢٣/٢٠٢٢ (فعلي/متوقع) في حين بلغ العائد المستحق عن الودائع في ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ٢١ مليون جنيه.</p>
<p>- صدر الحكم لصالح الشركة وتم الإفصاح عن ذلك فور صدوره ويتم حالياً متابعة الحصول على صورة الحكم تمهيداً للبدء في إجراءات الحصول على التعويض وسيتم موافاتكم بما يستجد في هذا الشأن.</p>	<p>- تم إدراج نحو ٨٠ مليون جنيه ضمن كلاً من حساب الأرصدة المدينة والدائنة بقائمة المركز المالي المقترح ٢٠٢٤/٢٠٢٣ يمثل قيمة التعويض المستحق عن أرض (شيكاجو) بمحافظة الأقصر حيث صدر حكم الإستئناف رقم (١١٨)، (١٣١) لسنة ٤٠ ق الخاص بالتعويض عن نزع ملكية الأرض المملوكة للشركة والمنزوع ملكيتها للمنفعة العامة، وقضى الحكم بتعديل مبلغ التعويض ليصبح ٨٠٠٠ جنيه عن المتر لمساحة ١٥٠٦٠,٢٤ م (على أن يخصم المبلغ السابق صرفه وهو ٢٨٠٠ جنيه عن المتر)، بالإضافة إلى ٥٠٠٠ جنيه عن كل شهر تعويض عن عدم إستغلال الأرض منذ ٢٠١٠/١/١ بالإضافة إلى الفوائد القانونية بواقع ٤% من تاريخ صدور الحكم نهائياً في ٢٠٢٣/٣/٨ حتى تمام السداد.</p> <p>نوصي بمتابعة الإجراءات اللازمة لتنفيذ الحكم الصادر للشركة، لما لذلك من أثر على نتائج الأعمال خلال سنة الموازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٣.</p>
<p>- تضمنت أسس وافتراضات إعداد الموازنة التقديرية ان سعر الدولار يبلغ نحو ٣١ جنيه خلال اقفال الفعلي المتوقع ٢٠٢٣/٢٠٢٢ وثباته خلال عام الموازنة التقديرية لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٤.</p>	<p>- بلغت أرباح فروق العملة للعام المالي المنتهى في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٢٦,٤٥٣ مليون جنيه وبلغ الفعلي/المتوقع ٢٠٢٣/٢٠٢٢ نحو ٢٧٣,١٩١ مليون جنيه، في حين لم يتم إدراج أية تقديرات لأرباح أو خسائر فروق العملة بالموازنة المقترحة ٢٠٢٤/٢٠٢٣.</p> <p>نوصي بإجراء الدراسة اللازمة في هذا الشأن لما لذلك من أثر على إيرادات ومصروفات الموازنة المقترحة ونتائج الأعمال المتوقعة عن العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) أثار التغيرات في أسعار العملات الأجنبية وتعليقاته.</p>
<p>- قائمة الدخل لعام الموازنة المقترحة ٢٠٢٤/٢٠٢٣ تضمنت زيادة إيرادات النشاط عن عام الفعلي المتوقع بمبلغ نحو ١٧٥ مليون جنيه ونسبة زيادة نحو ٢١% حيث زادت تكلفة الحصول على الأيراد بعام الموازنة المقترحة ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بمبلغ نحو ١٩ مليون جنيه عن الفعلي / المتوقع ٢٠٢٣/٢٠٢٢، وكذلك زيادة المصروفات التمويلية نتيجة زيادة سعر الفائدة المدينة وتوقع زياتها مرة أخرى خلال عام الموازنة لتبلغ نحو ١٦٣,٥ مليون جنيه مقارنة بمبلغ نحو ١٤٦ مليون جنيه خلال الفعلي المتوقع ٢٠٢٣/٢٠٢٢ وزيادة قدرها ١٧,٥ مليون جنيه، وانخفاض الفوائد الدائنة نتيجة انخفاض الودائع المكونة نظراً لسداد الالتزامات التمويلية والاستثمارية والتشغيلية.</p>	<p>- لوحظ انخفاض صافي الربح المقترح ٢٠٢٤/٢٠٢٣ البالغ نحو ٥٤٦,٨٤٩ مليون جنيه مقابل نحو ٦٥٣,٩٠٦ مليون جنيه فعلي/متوقع بإنخفاض بلغ نحو ١٠٧,١ مليون جنيه وإنخفاض نصيب السهم في الأرباح إلى ١٣,٨١ جنيه (مقترح ٢٠٢٣/٢٠٢٢) مقابل نحو ١٦,٥١ جنيه فعلي/متوقع ٢٠٢٣/٢٠٢٢.</p>



